سياسة دول الشرق الاوسط تجاه المعارضة السياسة

Middle Eastern countries' policy towards political opposition

م. د. لواحظ خليل ابراهيم

Dr. Lawhedh Khaleel Ibrahim

جامعة بغداد/ مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

Baghdad, University /Center for Strategic and International Studies.

أ. د. اياد عبد الكريم مجيد

Prof: Dr. Ayad Abdul Karim Majeed

جامعة كركوك /كلية القانون والعلوم السياسة

Kirkuk University /College of Law and Political Science.

تاريخ الاستلام: 2023/9/11 تاريخ القبول : 2023/11/5 تاريخ النشر 30 / 7 / 2024

الملخص

ان اغلب المعارضة في اجواء الانظمة الشمولية تدعوا الى التداول السلمي للسلطة وحق الشعوب في التعبير عن الراي وعدم قمع حرياتها ، ونعالج في هذا البحث تفسير سياسة دول منطقة الشرق الاوسط تجاه معارضيها ومفهوم ودور وأهمية المعارضة والسياسات المتبعة تجاه المعارضة. فالمعارضة، سواء في الداخل أو في المنفى، هي حصن قوي ضد طغيان السلطة التنفيذية، وتضمن عدم ظلم الناس واقتيادهم إلى مصير مجهول. ويطالب معظم المعارضين في أجواء الأنظمة الشمولية بالتداول السلمي للسلطة وحق الشعوب في التعبير عن آرائها وعدم قمع حرياتها. ونتناول ذلك في البحث الذي يوضح سياسة عدد من دول منطقة الشرق الأوسط تجاه

خصومها، ومفهوم المعارضة ودورها وأهميتها، والسياسات المتبعة تجاه المعارضة. ومن يتابع سياسات الحكومات في دول الشرق الأوسط تجاه خصومها سواء أفرادا أو جماعات سيرى أنها تختلف من دولة إلى أخرى، فمنها الداخلي، يقع تحت قبة البرلمان، ومنها خارج القبة من البرلمان. هناك حكومات تستخدم الطرق والوسائل لإجبار معارضيها على ترك أوطانهم واللجوء إلى بلدان المنفى والمعارضة من هناك. وتعكس هذه السياسات اختلاف الأساليب والمعاملة بين هذه الدول تجاه خصومها.
الكلمات المفتاحية : الشرق الاوسط، المعارضة السياسة ، السلوك السياسي.

Abstract

Most of the opposition in the atmosphere of totalitarian regimes calls for the peaceful transfer of power and the right of peoples to express their opinions and not to suppress their freedoms. In this research, we address the interpretation of the policy of the countries of the Middle East region towards their opponents, the concept, the role and importance of the opposition and the policies followed towards the opposition. The opposition, whether at home or in exile, is a strong bulwark against the tyranny of the executive authority, and ensures that people are not oppressed and led to an unknown fate. Most of the opponents in the atmosphere of totalitarian regimes demand the peaceful transfer of power and the right of peoples to express their opinions and not suppress their freedoms. We discuss this in the research that explains the policy of a number of countries in the Middle East region towards their opponents, the concept of the opposition, its role and importance, and the policies followed towards the opposition. Whoever follows the policies of governments in Middle Eastern countries towards their opponents, whether individuals or groups, will see that they differ from one country to another. Some are internal, located under the dome of Parliament, and some are outside the dome of Parliament. There are governments that use ways and means to force their opponents to leave their homelands and seek refuge in countries of exile and the opposition from there. These policies reflect the difference in methods and treatment between these countries towards their opponents.
Keywords: Middle Eastern, parliamentary politics, political behavior.

المقدمـة

أدت الأحداث الأخيرة التي شهدتها عدد من دول منطقة الشرق الأوسط بعد عام 2011، واندلاع ثورات الربيع العربي ، إلى تحولات سياسية كبيرة نتجت عن غياب رؤساء وزعماء هذه الدول وظهور لقوى سياسية جديدة غابت ومعارضة ومهمشة وتولت السلطة وصنع القرار السياسي فيها. وكانت هذه التغييرات نتيجة للسلوك السياسي لقيادة هذه الدول. تمثل سياسات الدول مجموعة من القيم الإنسانية والأخلاقية والثقافية المتراكمة من تجارب المجتمعات. ويصاحب السلوك السياسي معارضة سياسية، وهي عملية مقاومة للنظام السياسي الحاكم وترتبط بالأحزاب السياسية.

ونتيجة لاختلاف القوى السياسية الموجودة في الساحة السياسية، فإن حجم ونشاط المعارضة يختلف من دولة إلى أخرى، إذ يعتمد ذلك على السلوك السياسي. ومن الطبيعي أن تتحول المعارضة إلى مشارك في النظام السياسي وفي السلطة، والعكس صحيح، إذ يمكن ملاحظة قناعة الأفراد، أو حرص القوى الحاكمة على تحقيق أهداف الأفراد. فاستقرار المعارضة أو عدم استقرارها في مرحلة معينة قد يكون قوياً ويقنع أهل البلد، وفي مرحلة أخرى قد يكون ضعيفاً ولا أثر له.

تعد المعارضة السياسية من أهم أسس الأنظمة السياسية الديمقراطية، وهي موجودة في الأنظمة المتقدمة التي هدفها تصحيح أداء السلطة وممارسة الوسائل السلمية لتغيير الوضع السياسي الخاطئ. في هذا البحث، تم تناول كل من لبنان والبحرين، كحالتين لبلدان هذه المنطقة تجاه المعارضة السياسية. وتم التطرق إلى الإجراءات الرسمية التي تتبعها الدولتان تجاه معارضيهما، وبالتالي ردود أفعال المعارضين في البلدين.

اهدف البحث: يهدف هذا البحث إلى التعرف على سياسة عدد من دول الشرق الأوسط (لبنان والبحرين نموذجاً) تجاه المعارضة، ما هو مفهوم المعارضة؟، أهميتها ودورها وأنواعها، ما هي السياسات والوسائل والأساليب التي تتبعها هذه الدول تجاه

معارضيها وكيفية التعامل معهم والمعالجات التي طورتها دول هذه المنطقة للحد من حدة المعارضة؟.

أهمية البحث: يوضح هذا البحث أهمية سياسة عدد من دول الشرق الأوسط (لبنان والبحرين) تجاه المعارضة السياسية، حيث أن زيادة الوعي الاجتماعي والثقافي والسياسي في هذه الدول يزيد من القيم الأخلاقية العالية للمجتمع وينتج ظاهرة ونمط سلوكي يحكمه القانون والأخلاق ويحقق السلوك السياسي السليم في هذه الدول. .

اشكالية البحث: الاشكالية الرئيسية للبحث: أن معظم حكومات دول الشرق الأوسط تتحدث عن الديمقراطية ولكنها لا تؤمن بها حقاً، وهذا ما يبرزه السلوك السياسي لهذه الحكومات. ويتعاملون مع خصومهم بطريقة قسرية حتى لو كان هؤلاء المعارضون موجودين رسميا في الحكومة، وفي كثير من الحالات يجبرون المعارضين على مغادرة بلادهم. واللجوء إلى بلدان أخرى.

فرضية البحث: يفترض البحث، أنه من خلال زيادة عدد الأحزاب السياسية والقادة السياسيين الذين يتقاسمون السلطة ويسيطرون عليها، ويؤمنون بالأنظمة الديمقراطية، ويحققون مواقف سياسية مشتركة، فإن سياسات هذه الدول ستكون أكثر صحة، مما يعزز ثقة الأفراد في سلوك الدولة. القوى السياسية الحاكمة، وتقليل حدة المعارضة للنظام السياسي الحاكم.

منهجية البحث: تم اعتماد المنهج الوصفي في البحث لوصف السياسة التي تتبعها دول الشرق الأوسط (لبنان والبحرين) تجاه المعارضة السياسية، واعتماد المنهج السلوكي كونه يدرك سلوك الاحزاب السياسية المعارضة في هذه البلدان ، وتم الاعتماد على الأدبيات والمصادر العلمية الأجنبية والعربية.

المبحث الاول: المعارضة السياسية المفهوم والانواع

إن جميع الانفعالات أو الأحكام التي يصدرها الأشخاص في موضوع يتعلق بحياتهم السياسية تفسر السلوك الناتج تجاه المشهد السياسي، والذي يرتبط بالاتجاهات السياسية، وهذه الاتجاهات قد تكون متوافقة مع سياسة الحكومة أو تكون مخالفة لها،

وهو أمر معروف كمعارضة، ومن وجهة نظر المختصين والسياسيين شرط لوجود السلوك السياسي للدولة، وممارستها حق لأفراد المجتمع. فالمعارضة ترتقي إلى مستويات عالية من النشاط وليست زينة أو تجميل للنهوض بالمشهد السياسي للنظام السياسي في البلاد، إذا كانت تتمتع بمصداقية ومعايير وتقيم أداء الحكومة ومدى رضا المجتمع عنها. كلما كان أداء الحكومة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً أفضل كلما انخفضت حدة المعارضة، والعكس صحيح. [1]

المطلب الاول: مفهوم المعارضة السياسية

اولا: مفهوم المعارضة في اللغة

في القاموس كلمة معارضة تأتي بمعنى الاحتجاج والانشقاق والمقاومة والتحدي، وفي المجالس النيابية معناها الاختلاف في الرأي.

ثانيا: المعارضة اصطلاحاً

ويقصد بها الحزب أو مجموعة الأحزاب التي تلعب دور المعارضة للحكومة القائمة، وهي العين التي تراقب الحكومة وتحاسبها إذا انحرفت عن الصواب. وهو معيار أصيل لسلامة النظام الديمقراطي، ويلاحظ أنه في ظل النظام الحزبي المزدوج يكون هناك تبادل منتظم، أي أن الحزب إما يشغل مقاعد الأغلبية أو يحتل مقاعد المعارضة، فقد النظام الحاكم سبباً لوجودها، كما في الأنظمة الديمقراطية التي تعتمد نظام التعددية الحزبية، أو قد يؤدي إلى تدميرها، كما هو الحال في الأنظمة الشمولية التي تعتمد نظام الحزب الواحد والمعارضة إجراء شكلي ليس له أي تأثير يذكر. [2]

وفي الاصطلاح المعارضة هي انتقاد حزب من الأحزاب أو فئة لأعمال الحكومة أو السلطة والتصدي لها بإظهار عيوبيا. [3]

المعارضة هي عدم الموافقة أو مناهضة لقرار سبق اتخاذه أو الاختلاف حول تصور المثالية السياسية والاجتماعية التي ينبغي أن تسود في المجتمع أو إنكار سلطة بعض الرعية في الحكم وتصرفاً يخالف تشريع الدولة، أو يضر بمصلحة الأمة. [4]

المعارضون هم مجموعة من الأشخاص اجتمعت آراؤهم للوقوف ضد السياسات الحاكمة في البلاد. ويطرحون آراء تخالف آراء السلطة الحاكمة وتتعارض مع سياسات النظام في البلاد. ويعملون بموجب الدستور ويمارسون الضغط لتغيير السياسات. [5]

المطلب الثاني :انواع المعارضة

المعارضة في علم السياسة لا تكون إلا في وجه السلطة التنفيذية، كثيراً ما نشهدها في الدول المتقدمة التي عاشت في ظل الديمقراطية تتبادل الادوار بين المعارضة والسلطة، فيتحول حزب المعارضة إلى سلطة ويتحول حزب السلطة إلى حزب معارض، وهكذا تتم إدارة الصراع السياسي بين الطرفين. [6]

1 المعارضة السياسية: هذه المعارضة مستقلة عن الدولة وغيابها يعني غياب التعبير الديمقراطي السلمي ويشكل خطرا حقيقيا على المجتمع. وهي تراقب تنفيذ البرنامج الحكومي وتصححه، وتعارض القوى السياسية المسيطرة على السلطة من خلال ممارسة الوسائل السلمية التي نص عليها الدستور والقانون لتغيير الوضع السياسي نحو الأفضل. [7]

وفي الديمقراطيات العريقة تسعى المعارضة إلى إظهار عيوب السلطة ومراقبة أدائها، عندما تمثل تلك الحكومة الشعب، كما تعمل من أجل الإصلاح ومراقبة السلطة. وهي ليست كلمة عابرة، بل هي بنية أساسية للنظام الديمقراطي وجزء لا يتجزأ من التكوين الإنساني القائم على اختلاف الآراء وتعدد الأفكار والقرارات بشأن أي قضية تتعلق بالحياة السياسية. [8]

وفيما يخص لبنان فنظامها السياسي يعاني من التنوع الطائفي الذي يشكل بناء نظامه السياسي والدستوري والذي كان لموقعها الجغرافي الاثر الواضح في ذلك التنوع وماعانته من حرب اهلية طويلة والاختلافات السياسية الكبيرة بين الاحزاب السياسية المتواجدة فيها وصراعها مع الاطراف السورية والصراع مع اسرائيل ومانتج عن اغتيال الرئيس الحريري عام 2006 ومانتج عنه من اوضاع سئية ومتشجنه كل

هذه الاسباب وغيرها ادى الى تقسيم الاطراف السياسية بين مؤيد ومعارض مما ادى الى تدهور حال البلد من سيء الى اسوء [9]

اما البحرين فتمارس الحكومة فيها اقصى انتهاكات حقوق الانسان ضد معارضيها وتصدر الاحكام القاسية بحق المعارضيين والناشطيين السياسيين فيها وقد صرح رئيس مركز البحرين للحوار والتسامح ميثم السلمان خلال مؤتمر في لبنان بوجود اكثر من خمسة الاف معتقل واكثر من 200 ضحية بسبب الاستخدام المفرط للقوة في التعذيب والقتل [10]

2 **المعارضة البرلمانية**تظهر المعارضة البرلمانية الداخلية بقوة في الأنظمة الديمقراطية وتضعف في الأنظمة الدكتاتورية. لها أدواتها الخاصة في التعامل مع الحكومات وقراراتها. وهي معارضة من داخل السلطة التشريعية أو خارجها. وقد تتخذ شكل الاحتجاجات الشعبية وتتحدد وسائلها في البرلمان في طلب التوضيح في قضية قامت بها الحكومة والاستجواب ، وتكون إحدى نتائجه سحب الثقة عن الحكومة. [11]

ان الأغلبية البرلمانية هي التي تحكم، والأقلية النيابية هي المعارضة، تراقب الأغلبية ولا تسمح لها باستغلال سلطة القانون لصالحها. ولذلك فإن المعارضة هي صمام الأمان في وجه سلطة الأغلبية لضمان عدم تحولها إلى دكتاتورية، وهذا في الأنظمة الديمقراطية المتقدمة التي يكون فيها الشعب وحده مصدر السلطة. تتباين المعارضة من بلد إلى آخر، وتمثل مجالاً سياسياً مستقلا عن الدولة. [12].

من الأفضل أن تكون لغة المعارضة لغة الدليل والحجة والمنطق والعقلانية، وليس الهدف الوصول إلى السلطة دون بدائل سياسية مريحة لجماهير الناخبين تهدف هذه المعارضة الى ترشيد الحكم الرسمي وارضاء المحكوم وحريته وحمايته. إن قوة المعارضة أو ضعفها مؤشر على مدى تطور البلاد، ومدى قبول النظام السياسي لها ودعمه، وحرص النظام على وجود هيئات رقابية تصحح أخطاء النظام وتكون مصدر قوة له وليس التهديد بإزالته[13].

المعارضة الحقيقية هي رفض الأحادية والشمولية، وبناء دولة المؤسسات وهي ضرورة كقيمة سياسية ديمقراطية لتقويم أداء عمل الحكوم ومراقبتها ومسائلتها، وهي تتنافس لخدمة الصالح العام. لها دور في عدم تحول النزاعات الداخلية إلى صراعات وحروب ومعارضة للسلطة التنفيذية وكشف أخطاء الحكومة ومدى الفشل أو النجاح الذي تحققه في مختلف مجالات التنمية والتطور. غياب هذه المعارضة تؤدي إلى انهيار المنظومة الأمنية وخروج الناس بثورات غير منتظمة ومواجهة غير متكافئة بين النظام السياسي، والشعب الثائر.

اهم ادوارها الموقف الذي تتخذه الكتلة البرلمانية المعارضة في وجه السلطة التنفيذية عند حصول الانحراف السياسي للسلطة التنفيذية (الوزارات والمؤسسات التابعة لها) وهي المرآة التي ترى الحكومة من خلالها أخطاءها والتخلص منها والتزام الحاكم بالدستور والقانون. [14]

اخيرا ضرورة وجود معارضة سياسية ضمن النسق السياسي وهي والحكومة قطبان احدهما موجب والأخر سالب مهمان لدفع تيار التقدم والرخاء والاستقرار لكل عناصر الدولة وهو دور تشاركي فيما بين السلطة ومعارضتها. [15]

3 المعارضة الشعبية: وهي معارضة لا علاقة لها بمؤسسات الدولة الرسمية ، وتتشكل من خلال الاحتجاجات والمظاهرات الشعبية التي تنظمها وتشارك فيها مختلف شرائح المجتمع، وغالبا مايكون محركها الشباب في المجتمع الذين يبحثون عن التغيير وفرص أكبر في العمل والحياة. في بعض الأحيان قد تكون احتجاجات دائمة غير موحدة تنظيمياً، وتتكون من مجموعات شبابية ومنظمات المجتمع المدني والنقابات المهنية.

وأغلب قادتها من الشباب، ومن بينهم عدد من النساء. ولا تعترف بالمؤسسات السياسية القائمة، وترفض العملية السياسية. وتتبنى الخطاب (الشعبوي) الذي يتحدث باسم الشعب. وسر ديمومتها وقوة تأثيرها السياسي هو أنه لا يمكن الاستغناء عن

الشارع وتعتمد على أفراد المجتمع بشكل أساسي وعلى وسائل التواصل الاجتماعي لتنسيق الحركات. [16]

4 سادسا المعارضة المسلحة: وهي أخطر أنواع المعارضة تستخدم مختلف انواع السلاح لمواجهة الحكومة وفرض الواقع بالقوة. لها عواقب سياسية كبيرة تؤدي إلى صراعات أهلية داخلية، قد تطول ولا يمكن أن تنتهي في فترة قصيرة. ويعمل هذا النوع من المعارضة على إسقاط الحكومة وفرض وجهة نظرها السياسية من خلال استخدام السلاح، وهو كما نرى من أخطر وأسوأ الأنواع، والذي قد يساهم في خلق الفوضى وتعطيل السلم المجتمعي في أي دولة.[17]

5 **المعارضة الخارجية (المعارضين في المنفى):** وهي معارضة تعلن عدم إيمانها بالنظام السياسي القائم وتعمل على تغييره. وهي لا تؤمن بنتائج العملية السياسية الرسمية مهما كانت، وتقاطع كل نشاط سياسي يقوم به هذا النظام. وهم في الغالب مكونون من مجموعة من الأشخاص الذين خسروا سياسيا، سواء باختيارهم أو بالإكراه. وهي أخطر أنواع المعارضة لأنها تمثل المعارضة التقليدية السائدة في العرف، أي المعارضة التي تهدف إلى إسقاط النظام وليس إصلاحه ولها خطاب سياسي وقبول شعبي.

وتستثمر مواقع التواصل الاجتماعي وعدد من الفضائيات وتوحد خطابها باتجاه نزع الشرعية من النظام السياسي وإقناع الجمهور بشرعية الثورة والتركيز على هفوات النظام السياسي ونقاط ضعفه والتعبئة من اجل إسقاطه. [18]

6 **المعارضة الافتراضية:** وهذه المعارضة تعبر عن مواقفها عبر مواقع التواصل الاجتماعي، ولا تخرج من هذا الفضاء الافتراضي أو النزول إلى الواقع والتعامل معه بشكل منظم وواقعي. ويمارس أفراد هذا النوع كافة أنواع الاحتجاج وبقوة. ويتميز هذا النوع بالتأثير النفسي القوي والتعبئة، لكن من ينضم إليه لا يملك بديلاً واقعياً ومنظماً، ويفتقر إلى نظام القيادة والسيطرة والقدرة على البناء. تستخدم وسائل التواصل

الاجتماعي المعرفة من Twitter وFacebook وWhatsApp وغيرها من وسائل التواصل الاجتماعي المعروفة. (19)

المبحث الثاني: السياسة العامة لدول الشرق الاوسط

تعد دول الشرق الأوسط من الدول النامية التي تعرض معظمها للاحتلال الأجنبي لفترات طويلة لامتلاكها العديد من الموارد الطبيعية التي كانت تشكل مصادر مهمة للطاقة. ومع ذلك، فقد حصلوا على استقلالهم وبدأت القوى المحلية في السيطرة وإدارة الحكم في هذه البلدان. ورغم ذلك فإن معظمها يعاني من الاضطرابات والأحداث السياسية المستمرة، وتعتبر هذه المنطقة من المناطق غير المستقرة. وتعرف منطقة الشرق الأوسط من الناحية الجغرافية والمناخية والثقافية والتاريخية بأنها تلك المنطقة الواسعة التي تشمل جميع دول الجزء الجنوبي الغربي من قارة آسيا، وتمتد غرباً حتى حدود شبه القارة الهندية والبحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، وبحر قزوين شمالاً إلى بحر العرب. (20

وتضم هذه المنطقة دول الخليج العربي، والعراق، وسوريا، وفلسطين، والأردن، وتركيا، وإيران، ولبنان، وإسرائيل، والتي على الرغم من تواجدها الجغرافي، إلا أنها لا تقيم علاقات طبيعية مع دول هذه المنطقة. (21)

تتمتع هذه المنطقة بمزايا جيوسياسية مهمة جداً على المستوى العالمي، إذ تشكل قناة اتصال بين عالم الشمال وعالم الجنوب. وتمتلك هذه المنطقة مقومات تجعلها هدفا للدول، حيث أنها تقع على مساحة كبيرة وتطل وتسيطر على العديد من المضائق والممرات البحرية، مما يمنحها أهمية استراتيجية. وهي غنية بالموارد الطبيعية ومصادر الطاقة، مثل النفط والغاز، وتتمتع بالموارد البشرية والأراضي الزراعية. مناخها معتدل، ونادرا ما تتعرض معظم دولها للأحوال الجوية السيئة مثل الأعاصير والزلازل. (22

وبسبب ما سبق، كانت الدول الاستعمارية تحاول فرض سيطرتها على المنطقة واستغلالها، لتحقيق مصالحها الخاصة. وتعاني هذه المنطقة، رغم ما تتمتع به من

مميزات، من آفة الفقر، ويعتمد غالبية سكانها على الزراعة كمصدر للعيش، بينما يعتمد عدد قليل جداً منهم على الصناعة. ويعتبر نقص الموارد المائية في المنطقة من أهم المشاكل التي تعاني منها، والتي قد تكون سبباً في اندلاع حرب كبيرة في المستقبل.[23]

وبالإضافة إلى سباق التسلح والتهديدات والخلافات بين دولها، فهي من أكثر مناطق العالم اضطراباً وتوتراً وشهدت العديد من الحروب حتى الآن. هناك أزمة انتشار الأسلحة النووية وحكم الأنظمة الدكتاتورية، خاصة في الدول العربية. وتمارس حكومات دول الشرق الأوسط، منفردة أو مجتمعة، سلوكاً سياسياً مختلفاً تجاه خصومها في التعامل مع هذه المعارضة.[24]

المطلب الاول: سياسة دول الشرق الاوسط تجاه المعارضة السياسة

تعتبر منطقة الشرق الأوسط من المناطق المميزة في العالم كما ذكرنا سابقاً، إلا أن الكثير من دولها تعاني من عدم الاستقرار السياسي. ويعانون من حالات التوتر والصراعات والاضطرابات الداخلية والخارجية. وهم من بين دول الجوار منذ فترة طويلة، لكن العلاقات والتواصل بينهم قليلة. مع ضعف آليات وأدوات حل الاضطرابات والصراعات التي قد تستمر وتنتشر وتسبب تدمير المؤسسات الحكومية في هذه الدول ومعاناة إنسانية كبيرة فيها. وجود العديد من الجهات غير الحكومية الفاعلة داخل هذه الدول ووجود قوى إقليمية ودولية تتدخل فيها، مما يزيد من الصراع والمعارضة السياسية. لكن هناك فرصة أمام الدول الفاعلة في المنطقة لفتح قنوات اتصال وحل الصراعات والقضاء عليها مستقبلا، إذا قامت بدورها بشكل جيد. [25]

اولا: سلوكيات السياسة العامة للدول

وتتمثل السياسة العامة لهذه الدول في عدد من سلوكياتها التي تحدد نشاطها على المستويين الداخلي والخارجي. وأهم هذه السلوكيات هو السلوك السياسي وهو النشاط والفعالية التي يمارسها فرد أو مجموعة أفراد يشغلون أدوارا اجتماعية معينة يمكنهم من خلالها تنظيم الحياة في المجتمع وتحديد المناصب والقوى فيه وتنظيم العلاقات

بين القيادة والمجتمع. اذ ان من أهم الأمور التي تؤثر على سياسة الدول تجاه المجتمع الدولي الخارجي هو ما تفعله المنظمات الدولية والأفراد واهتمامهم بالقضايا السياسية خارج حدود دولهم لتحقيق الأهداف في العالم والبيئة الدولية. [26]

ويمكننا ملاحظة السياسة العامة لها في نمط سلوكها الاجتماعي الذي يركز على الأنشطة والفعاليات المتعلقة بالحكم والقيادة والتنظيم والتنسيق المجتمعي لتحقيق أهداف وإرضاء طموحات أفرادها،وتتوافق مع طبيعة النظام الاجتماعي الذي يحاول المشرع أو القيادة تعزيزه وحمايته من والتحديات الداخلية والخارجية، والعمل على ترسيخ هذه الأنشطة وتطويرها لخدمة أهداف النظام الاجتماعي، الأمر الذي يتطلب دوراً اجتماعياً يمكن المشرع من اتخاذ قرارات ناجحة وشاملة ومشروعة ومثمرة وعقلانية، وتكون متوافقة بين التشريع والتنفيذ وتحقق مصلحة الشعب وتضمن تطلعاته واحتياجاته. [27]

ولضمان نجاح السياسة العامة لهذه الدول لا بد من توفير السلوك التشريعي المناسب الذي يمثل السلطة التشريعية فيها والمسؤولة عن تشريع وسن القوانين. تهتم السياسة العامة للدول بالسلوك القضائي، وكيفية تفسير أحكامه، وتطبيق القوانين بشكل صحيح في المحاكم، والاعتماد على الخلفية الدينية والأيديولوجية للقضاة. من أهم مكونات السياسة العامة للدول وجود سلوك تنفيذي وسياسي وإداري حكومي يشمل ما تقوم به السلطة التنفيذية المسؤولة عن تنفيذ وتطبيق السياسات التنفيذية للدول والقواعد القانونية، وكل ما يمثله سلوك الحكومة. [28]

يمكننا أن نرى السياسة العامة لهذه الدول تتجسد كذلك في السلوك الحزبي لأحزابها السياسية وهدف هذه الاحزاب في الوصول إلى السلطة والحكم، وسلوكها المتمثل في كيفية الدخول في العملية الانتخابية، وتقديم الخدمات الاجتماعية للمواطنين في حال تسلمها للحكم، وعلاقاتها مع الأحزاب الاخرى داخل البلد، وكيفية بناء التحالفات والائتلافات بينها وبين باقي الاحزاب ، اذ ان كل ذلك يعد عوامل مهمة في تحديد النجاح او الفشل لهذه الاحزاب.

وأخيرا، السياسة العامة ممكن ان تمثل في سلوك المنظمات المدنية غير الحكومية، وهي غير سياسية، مثل النقابات المختلفة، والتي تهتم في المقام الأول بمصالح أعضائها، وتلعب دورا في القضايا المجتمعية العامة. [29]

ثانيا: المواقف الدولية والإقليمية من الشرق الأوسط

ومن أهم القوى التي كان لها دور في ترتيب خريطة منطقة الشرق الأوسط بريطانيا والولايات المتحدة، بحسب ما تقتضيه مصالحهما. وحددت بريطانيا هذه المنطقة بشبه الجزيرة العربية، وسوريا، ومصر، ولبنان، وفلسطين، والأردن، وإيران، وتركيا، وغرب باكستان، وجزء من شرق ليبيا، وجزء من شمال السودان. أما الإدارة الأمريكية فبعد التطورات والأحداث السياسية التي جرت بعد حرب الخليج الثانية، قامت بتسمية هذه المنطقة بدول المغرب العربي والمشرق العربي، بالإضافة إلى تركيا وإيران وباكستان وأفغانستان، و وتعمدت مراقبة هذه المنطقة، خاصة في مجال التسليح والإرهاب. [30]

وفيما يتعلق بالدول العربية المنظمة لهذه المنطقة، فقد كانت مؤيدة لهذ التسمية. وفيما يخص تركيا فقد استثمرت موقعها من المنطقة وكانت جزءا فعال فيها، واستغلت خصائصها والحصول على امتيازات اقتصادية جيدة. وكان موقف إيران مشابهاً للموقف التركي، حيث استغلت هذا الموقف، في مساعدتها على نشر مبادئ الثورة الإسلامية الايرانية في المنطقة.

وباكستان هي الاخرى وافقت على تسمية بمنطقة الشرق الأوسط والانضمام إليها، على الرغم من اختلاف الأدوار السياسية لكل دولة من الدول المنظمة الى منطقة الشرق الأوسط. وأخيراً، كان موقف الكيان الصهيوني (إسرائيل) داعماً لضمه للمنطقة، حيث سيساعده ذلك على اغتصاب جزء من فلسطين بمساعدة القوة الأجنبية المذكورة والاعتراف بها بين دوله. [31]

المطلب الثاني: المعارضة في الدول النامية والعربية

إن الواقع الحقيقي الذي تعاني منه المعارضة في الدول النامية والعربية هو أنها تمثل معارضة تابعة للنظام الحاكم من حيث الشكل، ودكتاتورية في المضمون

والمعنى من حيث الوجود والممارسة الاجتماعية. أو معارضة سرية فاعلة ونشطة بعيدة عن الظهور العلني بسبب طغيان السلطة الذي يمنع الحزبية والتعددية السياسية ولا ترى للاختلاف والتعددية أهمية في خدمة الشأن العام. وهناك شكل آخر منها، وهو المعارضة الانتهازية، التي يمكنها التنازل عن الحقوق السياسية لناخبيها مقابل حصول أعضائها على مكاسب سياسية شخصية. كما أنه يفضح أخطاء السلطة التنفيذية دون الاعتماد على آليات دستورية واضحة لمحاسبة السلطة التنفيذية. ويقتصر على الإشارة إليه عبر وسائل الإعلام فقط. أو معارضة عضوية تتعامل مع الأحداث السياسية دون الانفصال عن قيمتها وأهدافها المستقبلية، ويمكنها التحالف مع القوى الأخرى. [32]

وتفسير الثورات التي حدثت في كثير من الدول العربية هو الإقصاء والتنكيل وغياب المعارضة، حتى تحولت كل الحركات الاجتماعية إلى حركات معارضة عرقية أو طائفية أو أيديولوجية. [33]

وساد مناخ المواجهة العنيفة بدلا من المعارضة السلمية، وتحولت فكرة المعارضة، وفقا لهذه الحقائق السياسية القائمة، إلى جماعة احتجاجية قد تلجأ إلى العنف في أي لحظة. وبذلك تفقد المعارضة دورها الحقيقي، وهو التوسط بين السلطة الحاكمة والشعب في شؤون الحياة السياسية العامة. إن أهم التحديات التي تواجه عملية التحول إلى النظام الديمقراطي في دول المنطقة، خاصة تلك التي غيرت هياكل نظامها الشمولي بمساعدة خارجية كبيرة، هو كيفية التعامل مع قوى المعارضة الجديدة، خاصة وأن الأغلبية من الحكام الذين تولوا السلطة كانوا معارضين. وتوزعت التحديات على عدد من العوامل أو المؤثرات أهمها عدم تبلور ثقافة المواطنة التي شوهت واختفت في كثير من الدول ذات التنوع العرقي والديني والطائفي والظلم والاضطهاد والعنف والتغريب من قبل الأنظمة الاستبدادية. [34]

واستمرت هذه التحديات حتى بعد تغيير الأنظمة السابقة، ونراها بوضوح في من تولوا السلطة بعد هذا التغيير والذين استخدموا أساليب الانتقام ممن يخالفهم في الرأي،

إذ أصبح مبدأ الانتقام المنظم سائدا في أنظمتهم وبحجة أنهم من أتباع النظام السابق. وهي مشكلة معقدة ترجع بالأساس إلى فقدان مقومات بناء الدول والمجتمعات، وعدم معالجة نتائج وتداعيات الأنظمة الشمولية الاستبدادية وما خلفته بعد انهيارها. [35]

وسيطرة العقلية الطائفية والعشائرية على معظم جوانب الدولة ومؤسساتها، والتي استخدمت هذه الوسائل والأدوات لإنتاج سلطة تشريعية بنفس المواصفات التعسفية وتعطيل القوانين لصالح عدد قليل من الناس الذين يسيطرون على الحكومة.

وكانت هذه التعقيدات، ولا تزال، سبباً مهماً في عدم تقدم الدول التي توجد فيها قوى معارضة، وانتشار الفساد والإفساد، وانتشار السلاح المنفلت الذي تمتلكه جماعات محددة، والمخدرات، ومعاناة شعوبها من الفقر والبطالة. [36]

لقد استعرض هذا البحث تجربتين لنماذج المعارضة السياسية لبلدين من بلدان الشرق الأوسط هما مايلي:

اولا: سياسة لبنان تجاه المعارضة السياسة

كان لبنان في دائرة الضوء في حقبة الحرب الباردة وتداعياتها، وكان دائماً ساحة القوى الكبرى. ودخلت مناطق الانقسام والنفوذ بين بريطانيا وفرنسا وأصبحت جزءا من مخططات القوى الدولية مثل الولايات المتحدة الأمريكية فيما بعد. لا يزال لبنان كنظام سياسي يعاني من خلل بنيوي في نظامه الدستوري القائم على أسس طائفية. تأثرت هذه المشكلة بواقعها الجيوسياسي الذي جعلها جزءا من الصراع العربي الإسرائيلي. حتى بعد انتهاء الحرب الأهلية في لبنان بموجب اتفاق الطائف عام 1989، تزايدت المظاهر الطائفية والسياسية، والمشاكل الاقتصادية والأزمات التي تعاني منها البلاد.

ورغم وجود عدة قوى سياسية معارضة في الوقت الحالي، إلا أن الاصطفاف في إطار جبهة موحدة لم ينضج بعد، بحيث يكون لكل فريق معارض حساباته الخاصة المتعلقة بموقفه السياسي، والتي قد تتعارض مع معارضين آخرين. [37]

منذ انتهاء الحرب الأهلية عام 1990، تحدت المعارضة في لبنان قدرة نظام الوصاية السوري عليه، وألغت هذه الوصاية. كان الهدف الأساسي للمعارضة هو إثبات وجودها ومن ثم العمل على تغيير الوضع اللبناني. لقد تغير هذا الهدف اذ تسعى لبنان ليثبت قدرته على لعب دور في التغيرات التي طرأت على المنطقة مثل تغيير عدد من الانظمة السياسية التقليدية والتطبيع الذي تم بين الكيان الصهيوني (اسرائيل) وعدد من دول هذه المنطقة. إن وجود المعارضة نفسها أصبح يعتمد على قدرتها على خلق هذا الدور، وليس على تكيفها القسري مع التحولات الجارية. كان هناك دور كبير لسوريا في عهد الرئيس رفيق الحريري، والتي حظيت بدعم عربي ودولي. وبعد التخلص من هذا الدور، ظهرت معارضة جديدة، لكنها أيضاً ليست مستقلة وتحظى بدعم دول أخرى، وتحديداً حزب الله الذي تدعمه إيران بشكل أساسي.[38]

ولم يعد لبنان يوفر حياة اجتماعية مريحة تشكل قاعدة اجتماعية متينة للمعارضة والتغيير. لقد أثر الانهيار الذي يعيشه لبنان بشدة على المعارضة، وبات عدد كبير من الفئات الاجتماعية اللبنانية الحيوية، التي كانت قاعدة اجتماعية أساسية للمعارضة، يبحث الآن عن فرص الهجرة ومغادرة البلاد. [39]

ولذلك، فإن الحزب الحاكم سيستفيد من هذا الخلل الديمغرافي السياسي ومن عدم رغبة وإحجام اللبنانيين، وخاصة الشباب، عن البقاء في البلاد والدخول في العملية السياسية. اذ ان لبنان لم يعد البلد الذي يوفر حياة اجتماعية مريحة لافراد شعبه وخاصة الشباب الذي يشكل قاعدة اجتماعية متينة للمعارضة والتغيير [40].

وباتت القوى السياسية المعارضة الآن أسيرة خطابها التقليدي، وتعيش حالة من الشلل السياسي. يصعب على الشرائح الشعبية اللبنانية التعبئة والانخراط في السياسة، خاصة بعد فشل انتفاضة 17 تشرين الأول. [41]

ثانيا مملكة البحرين

لقد تآكلت صورة حكام البحرين الاستبداديين الذين يسمحون بعمليات ديمقراطية حرة ونزيهة إلى حد كبير بسبب سنوات من القمع. وقد اتسع تهميش حكام البحرينية

لأي معارضة سياسية وخاصة بعد عام 2018 . الذي تم فيه اقرار وتطوير عدد من القوانين السياسية والمدنية التي تهدف إلى خنق ما تبقى من المجتمع المدني النابض بالحياة والمستقل في البحرين. مثل قوانين العزل السياسي والمدني التي تم إقرارها عام 2018، وهي حرب قانونية تشنها الحكومة البحرينية ضد النشاط مواطنيها المعارضين حتى لو كان سلميا. وبموجب هذه القوانين يُحظر على أعضاء المعارضة السياسية السابقين الترشح للبرلمان أو العمل كأعضاء في مجالس إدارة المنظمات المدنية. وتم تقييد منح الفرص الاقتصادية للسجناء السابقين وأعضاء المعارضة بحرمانهم أو تأخيرهم أو عدم منحهم شهادة حسن السيرة والسلوك وهي الوثيقة المطلوبة من المواطنين البحرينيين والمقيمين في البحرين للحصول على عمل أو الالتحاق بالجامعة أو حتى بالنسبة للأنشطة الاجتماعية البسيطة مثل الانضمام إلى نادي رياضي أو اجتماعي. [42]

أن هذه الشهادة تتم إدارتها وإصدارها من قبل ما يسمى بالإدارة العامة للمباحث والأدلة الجنائية التابعة لوزارة الداخلية البحرينية. ولا يخضع منحها لقانون محدد، بل يمنح وفق التقدير الخاص لهذه الإدارة. وينتظر السجناء السابقون فترات طويلة للحصول عليها، وفي بعض الأحيان لا يحصل عليها عدد كبير من المعارضين. وهم محرومون بشكل واضح وصريح من فرص كسب العيش، مما يعيق قدرتهم على إعالة أنفسهم وأسرهم وتحملت شخصيات المعارضة وطأة هذه القوانين وتعليمات الحكومة الجديدة. مثل قوانين العزل السياسي لعام 2018، والتي تستهدف صراحة أعضاء الجماعات السياسية المنحلة أو المدانين سابقًا، حتى لو تم العفو عنهم أو إدانتهم بتهم تعسفية أو متعلقة بالتجمع ، وينظر إليهم على أنهم عطلوا القانون واالدستور البحريني. [43]

ومثال عملي على ذلك ما حدث في الانتخابات البرلمانية التي جرت في البحرين عام 2010، وقبل أحداث 2011، حصل أعضاء حزب الوفاق البحريني على 18 مقعدا من أصل 40 ، وبموجب القوانين الجديدة التي تم سنها، منع جميع مرشحي

الوفاق من المشاركة الكاملة في الحياة السياسية والمدنية في البحرين مع عدم وجود فترة زمنية لرفع هذا الحظر، وكل من يشمل بهذا القانون ُمنع فعليًا مدى الحياة ، ومثال اخر هو تجريم الجماعات المعارضة والجماعات السياسية التي تم منعها لمزاولة العمل السياسي وعدم السماح لها بالمشاركة مرة اخرى وبأثر رجعي.[44]

ومن الأمثلة التعسفية لهذه القوانين إذا كان الفرد عضوا في حزب الوعد أو الوفاق لفترة قصيرة، مثل أشهر في السنوات السابقة، فإنه يتم حظره وحرمانه من المشاركة السياسية والإدارية، ويظل خاضعاً لهذا المنع والحرمان حتى وقتنا الحاضر. وتشمل السياسات الأخرى التي تتبعها البحرين حل عدد من الأحزاب السياسية. [45]

وفي عامي 2016 و2017، قام القضاء البحريني بحل كل من جمعية الوفاق الوطني (الوفاق) وحزب جمعية العمل الوطني الديمقراطي (وعد) المعارضان، وهما حزبان رئيسيان في البحرين، وفي عام 2018 سنت قوانين تسمى القوانين العزل السياسي، والذي تضمن فرض عقوبات جزائية جديدة على أعضاء هذين الحزبين واستبعادهم من مجالات الحياة السياسية وغير السياسية في البحرين اي ان هذه القوانين تفرض وتطبق مبدء العزل السياسي والمدني على اعداد كبير من المواطنين البحرينيين. [46]

استهدف هذا القانون السجناء السابقين والمدافعين عن حقوق الإنسان والناشطين الذين اعتقلوا في عام 2011 والذين تعرضوا للقمع من قبل الحكومة البحرينية أثناء وبعد الانتفاضة السلمية التي طالبوا فيها بالحقوق والديمقراطية. أشارت المادة الأخيرة من قانون العزل السياسي إلى الأفراد الذين يعطلون الحياة السياسية في البحرين، وهم جميع المشرعين السابقين والأفراد الذين قاطعوا أو استقالوا من المناصب التي حصلوا عليها من خلال الانتخابات والذين احتجوا على السياسات القمعية للحكومة البحرينية. [47]

اتسع نطاق تطبيق القوانين التشريعية المتعلقة بالعزل السياسي في البحرين ليشمل انتخابات مجالس إدارة جمعيات المجتمع المدني البحرينية والخاضعة لقانون

الجمعيات في البحرين. ورغم أن عددا من جمعيات ومنظمات المجتمع المدني مطالبة بمزاولة نشاطها السياسي، وترشيح أفراد تابعين لها، والحصول على الموافقات اللازمة، إلا أن فترة هذه المطالب غالبا ما تمتد لسنوات، ومن ثم تحصل على خطابات بالموافقة أو الرفض . [48]

ويخشى الناشطون البحرينيون من أن يؤدي هذا القانون إلى عدم قدرة منظمات المجتمع المدني على تمثيل الإرادة الشعبية الحقيقة لأعضائها وعدم قدرتها على الحفاظ على حقوق الإنسان في البحرين. ولوحظ مؤخراً أن عدداً من أعضاء منظمات المجتمع المدني البحرينية قد غيروا توجهات منظماتهم وبدأوا بإصدار بيانات أضعف مما كانت عليه في السابق، ليصبح حضورهم في العملية السياسية صوتاً مجردا بدون اي تاثير عملي حقيقي. ومن الممارسات السياسية الأخرى تجاه المعارضة استمرار استدعاء واحتجاز المواطنين البحرينيين بذريعة جرائم تتعلق بحرية التعبير، حيث صدرت العديد من الأحكام القاسية وهذا يؤكد أن البحرين تمارس سياسة تكميم الأفواه وترهيب المواطنين البحرينيين.[49]

وتعتمد البحرين على نظام قانوني قمعي لإدارة البلاد ومواجهة من يعارضها، وسنت العديد من القوانين الظالمة لمواجهة معارضيها، مثل قانون العقوبات الذي يحدد ويتضمن العديد من ما تعتبره جرائم تتعلق بالتعبير عن الرأي. ومن أهم أحكامه المادة 290 التي تجرم إساءة استخدام أجهزة الاتصالات السلكية واللاسلكية وتفرض عقوبات تتراوح بين غرامة مالية قدرها 50 دينارا (132 دولارا)، وقد تصل العقوبة إلى السجن لمدة لا تتجاوز ستة أشهر. بينما تجرم المادة 134 نشر أخبار أو بيانات أو إشاعات كاذبة أو مغرضة حول الأوضاع الداخلية للبحرين من شأنها الإضرار بالمصالح الوطنية البحرينية.

والمادة 215 تجرم إهانة أية دولة أجنبية وتتراوح العقوبة المنصوص عليها في هذه المادة بين الغرامة التي لا تزيد على 200 دينار أو السجن لمدة لا تزيد على سنتين. وأخيرا، تجرم المادة 216 أي إهانة للمجلس الوطني أو أي هيئة نظامية

بحرينية، أو الجيش، أو المحاكم، أو أي سلطة، أو أي مجال يتعلق بالمصلحة العامة.

وتتراوح العقوبة بين فرض غرامة ثابتة أو السجن. وبالإضافة إلى هذا القانون والمواد التي يتضمنها، هناك قوانين أخرى تحد من نشاط المعارضة داخل البحرين، منها قانون مكافحة الإرهاب، وقانون الجرائم الإلكترونية، وقانون المطبوعات والنشر.[50]

الخـــاتمة

إن أي سلوك سياسي ينتهج في بلدان الشرق الاوسط ينبغي ان يكون نابع من فهم رجال السياسة للمجتمع الذي يمثلونه وان يضعون في حساباتهم عند وضع التشريعات والقوانين ان تكون وسيلة لخدمة افراد المجتمع، وتحقيق اهدافهم. والعمل على تخطيط وإدارة وتنمية المجتمع ، وتحقيق علاقة جيدة بين السياسي وافراد المجتمع عن طريق المنظمات المدنية والمهنية والنقابية ، وتحقيق الديمقراطية والتنمية، وهذا يقلل من حدة التوتر بين النظام السياسي الحاكم وبين افراد المجتمع ويكونان سائران في طريق الازدهار والتطور والتقدم، مما يؤدي الى خفض حدة المعارضة في بلدان الشرق الاوسط وعكس ذلك يؤدي الى حصول حالة من النفور بين النظام السياسي الحاكم وبين افراد المجتمع، ويظهر هذا النفور على شكل معارضة سياسية تححد حدتها الفجوة بينهما.

وفيما يخص لبنان نجد انها عاشت ظروف صعبة ناجمة عن التكوين الطائفي لنظامها السياسي الذي يشكل حكوماتها اضافة الى موقعها الجغرافي الذي كان له اهمية بالمحيط الاقليمي والدولي مما ادى الى وقوعها في الصراع الطائفي والذي انعكس بصورة واضحة على النظام السياسي فيها. ان اطراف النزاع في لبنان قد فقدوا تاييد الشعب اللبناني لهم وفشلوا في ايجاد مشروع هادف ينقذ البلد وينهض به من جديد

الاستنتاجات

تعد سياسة بلدان الشرق الاوسط ، والمتمثلة بالسلوك السياسي الذي هو نمط اجتماعي يركز على الحكم والقيادة والتنظيم المجتمعي ، ويتطلب هذا السلوك السياسي دور اجتماعي جيد لغرض اتخاذ قرار جيد وناجح مع وجود علاقة جيدة بين مشرع القرارات السياسية ومنفذ هذه القرارات من جهة وبين افراد المجتمعات في بلدان الشرق الاوسط . يتطلب السلوك السياسي وجود قوانين واضحة واحكام تحدد القرار ، وكيفية تنفيذ هذا القرار ، والعمل على تحقيق طموح افراد المجتمع بأسره ، وذلك بتحقيق التوازن بين القرار السياسي وطموح المجتمع.

التوصيات

من المفضل لحكومات بلدان الشرق الاوسط اتباع سياسة حكيمة تعتمد النمط الاجتماعي ، وتكون صادقة مع افراد مجتمعاتها ، والعمل على توفير حياة كريمة للمجيتع ، وتقديم الخدمات الاساسية لهم للحد من قوة المعارضة. واتباع حكومات بلدان الشرق الاوسط سياسة ناجحة ، وان تكون قريبة من افراد المجتمع ، وان تسخر مؤسساتها ، ومنظماتها لخدمته ، وبالوسائل الصحيحة والقانونية .

الهوامش

[1] ابو بكر دسوقي، عالم مختلف – الشرق الاوسط في مرحلة ما بعد الثورات ، مجلة السياسة الدولية العدد 184، الجامعة المستنصرية، 2011، ص 41.

[2] حافظ علوان حمادي الدليمي، المعارضة السياسية: دراسة تحليلية لشروطها ووظائفها ، المجلة العلمية لجامعة جيهان ، العدد (2) السليمانية ، 2018 ، ص 122.

[3] مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية ، محاضرات في الإطار النظري لدراسة السلوك السياسي الخارجي ، كلية القانون والسياسة في جامعة بغداد، 1977، ص 274.

[4] خيري عبد الرزاق جاسم ، جدلية العلاقة بين المعارضة السياسية وتداول السلطة ،مجلة دراسات دولية العدد 80، 2020 ،ص 17 .

[5] عمرو عبد العاطي، تحولات النظام الدولي ومستقبل الهيمنة الامريكية السياسة الدولية ، العدد: 183، 2011 ، ص83 .

[6] وائل عبد الحميد المبحوح ، المعارضة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الاسلامية (حماس) 1994–2006، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، بيروت ، 2012،ص 52.

[7] خالد المعيني، مفهوم المعارضة السياسية ، صحيفة العالم الجديد، 2021، ص 1.

[8] على الصاوي ، الاصلاح البرلماني ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة ، 2003، ص 59.

[9] كريم بقرادوني ، حكومة وحدة وطنية انى تكن النتائج الانتخابية، مجلة الحودث ، العدد 2738، نيسان 2009 ، ص 52.

[10] محمد وليد ألشيمي، المعارضة السياسية في العالم العربي تأصيل وتقييم ، مؤسسة الحوار المتمدن ، العدد: 2979، 2010، ص 3.

[11] مشروع برنامج الامم المتحدة الانمائي ، الرقابة البرلمانية على اعمال السلطة التنفيذية ، 2006، ص 32.

[12] محمد بن شاكر الشريف، الحسبة السياسية بديلا عن المعارضة السياسية ، 2012، ص 71.

[13] عائشة عباش ، جدلية السلطة والمعارضة السياسية في تونس : دراسة تحليلية في علاقات الصراع والتفاعل والاحتواء ، دار الخليج للنشر والتوزيع ، الاردن – عمان 2020 ، ص18

[14] مصدر سابق محمد بن شاكر الشريف، 2012، ص 2.

[15] مصدر سابق ، محمد وليد ألشيمي، 2010، ص 7.

[16] سربست مصطفى، المعارضة السياسية والضمانات الدستورية لعملها، ط 1، مؤسسة موكريانا للبحوث والنشر، دهوك، 2011، ص 51.

[17] مصدر سابق محمد بن شاكر الشريف، 2012 ص 81.

[18] مصدر سابق، سربست مصطفى ، 2011، ص 76

[19] وليد سالم محمد ، المعارضة السياسية في التحليل السياسي الرسمي العربي ، مجلة تكريت للعلوم الانسانية، العدد (11)، 2009، ص 62.

[20] جواد الحمد، انعطافات السياسات الدولية والإقليمية بالشرق الأوسط التحويلات السياسية ودور شتات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مرحلة ما بعد 2011 ، 2016 ، ص 43

[21] عبد القادر رزيق المخاديمي، مشروع الشرق الأوسط الكبير، الحقائق والأهداف والتداعيات ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ،2005 ، ص 43.

[22] مصدر سابق جواد الحمد، 2016 ، ص 61

[23] طارق محمد المجذوب، المياه ومتطلبات الأمن المستقبلي في الدول العربية، دراسة في دبلوماسية المياه، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1999، ص 80.

[24] مسعد زيتون، قراءة في الرؤيا التركية لمنطقة الشرق الأوسط ، مجلة السياسة الدولية ، الديمقراطية التركية ، العدد 1 ، 2011 ، ص 34.

[25] بيري كاماك ، و ميشيل دن ، اشعال الصراعات في الشرق الاوسط – او اخماد النيران، مجلة افاق عربية، مركز مالكوم كير – كارنيغي، 2019، ص 12 .

[26] حسن خليل،النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية ، دار منهل اللبنانية، 2009، ص52

[27] مصدر سابق ، احمد سليم البرصان، 2004، ص 23.

[28] جاسم محمد دابش، ماهية السلوك السياسي، 5916، 2018، ص42.

[29] كمال محمد الاسطل، السلوك السياسي والمفاهيم السلوكية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2013 ، ص 71.

[30] مصدر سابق، احمد سليم البرصان، 2014، ص 61

[31] محمود حسن العفيفي ، مشروع الشرق الأوسط الكبير واثره على النظام الاقليمي العربي ، رسالة ماجستير غير منشوره ، جامعة الازهر ، كلية الآداب والعلوم السياسية ، غزه ، 2012 ، ص 54.

[32] عبد السلام محمد، اقليم بلا نظام البحث عن مفاتيح لفهم مستقبل منطقة الشرق الاوسط ، مجلة السياسة الدولية العدد: 185، 2011، ص 71.

[33] برهان غليون، في معني المعارضة السياسية ووظائفها، الحوار المتمدن، العدد 2276، 2008 ص81

[34] مصطفى علوي، كيف يتعامل العالم مع الثروات العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد: 184، 2011، ص51

[35] كفاح محمود كريم، إشكالية المعارضة في الشرق الأوسط، مقالات شفق نيوز، 2023.ص 81.

[36] ريرشاد بدر، انتفاضات الشرق الأوسط.. هل المعارضة مؤهلة لقيادة التغيير؟، مدونة المجلة الالكترونية، 2018

[37] هناء صوفي عبد الحص طوني بولس،ما الذي يمنع نشوء جبهة سياسية معارضة في لبنان؟اندبندنت العربية، 2020

[38] نادية فاضل عباس، تداعيات الازمة اللبنانية ، الملف السياسي، مجلة الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، العدد 12 ، 2005، ص، 32،

[39] إيلي القصيفي، المعارضة اللبنانية: هل يسحقها "اتفاق بكين"؟ أساس ميديا، 2023

[40] عماد جاسم الموسوي ، الحراك الشعبي في البحرين المكتسبات والمعوقات والمعالجات، مركز الرافدين للحوار RCD ، الطبعة الاولى ،، بغداد العراق، 2022،ص 43.

[41] انتخابات مملكة البحرين لعام 2018 جريدة الايام على الرابط ، . election alayam com Elu, Bahraini :country profile,2005

[42] القانون رقم 25 لسنة 2018، المادة 1.

[43] مصدر سابق عماد جاسم الموسوي ، 2022،ص 53.

[44] عمرو الشوبكي ، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي(مصر –المغرب–لبنان–البحرين) مجلة المستقبل العربي، عدد2011،384 ، ص 72.

[45] البحرين تأمر بحلّ جمعيّة الوفاق المعارضة"، بيان صحفي لـ هيومن رايتس ووتش، 16 يونيو/حزيران 2016.

[46] مقال، تصفية المعارضة في البحرين.عودة للمربع الأول، الجزيرة https://www.aljazeera.net/politics 2023/10/30.

[47] مقابلات أجرتها هيومن رايتس ووتش عن بعد، 7 يونيو/حزيران 2022، 27 يونيو/حزيران 2022.على **الرابط election alayam . com Elu, Bahraini :country profile,2005**

[48] قانون العقوبات البحريني، المادة 216

[49] مصدر سابق عمرو الشوبكي ،2011 ، ص 72.

[50] مصدر سابق مقابلات أجرتها هيومن رايتس ووتش .